

حقوق الإنسان على الأساس الغربي

وحقيقة الادعاء الكاذب

أنهى أريستيد نونسي خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بأوضاع حقوق الإنسان في السودان زيارته للبلاد من 14-24 نيسان/أبريل وذلك لتقييم تنفيذ التوصيات الموكلة للحكومة من آليات حقوق الإنسان (جنيف صوت الهامش)، وقال مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان طارق مبارك مجذوب إن السودان أوفى بكامل التزاماته التي حددها الخبير مجدداً التزام الحكومة بالتعاون التام مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لترقية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد (سونا).

إن حقوق الإنسان كما يزعم أهلها هي حقوق متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم أو دينهم أو لغتهم أو أي وضع آخر...

تعتبر حقوق الإنسان من الإنجازات العظيمة للأمم المتحدة على حد زعمها لأنها مدونة شاملة ومحمية دولياً ويمكن لجميع الدول الاشتراك فيها، وقد حددت الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الحقوق المتعارف عليها دولياً بما فيها المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية، كما أنشأت آليات لتعزيز وحماية هذه الحقوق ومساعدة الدول التي تحمل مسؤوليتها.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في العامين 1945 و1948 على التوالي ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر أساساً لهذه المجموعة من القوانين، ومنذ ذلك الحين وسعت الأمم المتحدة قانون حقوق الإنسان تدريجياً ليشتمل على معايير محددة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والفئات الضعيفة.

واعتمدت الجمعية العامة إعلان حقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ودخل العهد الدولي الخاص بالحقوق حيز التنفيذ في عام 1976، حيث أصبحت 164 دولة طرفاً فيه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2010.

تم توسيع الهيكل القانوني الدولي لحقوق الإنسان من خلال سلسلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها في الصكوك المعتمدة منذ عام 1945 وشملت اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية 1948، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979، واتفاقية حقوق الطفل 1989، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006.

كل هذه الشعارات البراقة تنتهي عندما ننظر للعالم وما يتعرض له من انتهاكات متواصلة من جانب الدول الكبرى والجماعات والأفراد.

إن حقيقة حقوق الإنسان آتية من المبدأ الرأسمالي بعقيدته الفاسدة المنتنة وكونها تعبيراً عن نظرة هذا المبدأ للفرد والمجتمع، إذ نشأت فكرة حقوق الإنسان في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي بعد أن انتصر رجال الفكر على رجال الكنيسة فقرروا فصل الدين عن الحياة، وبرزت فكرة حقوق الفرد مقابل الدولة التي أصبحت تعرف فيما بعد بحقوق الإنسان والتي اكتسبت بعداً دولياً بعد الحرب العالمية الثانية على يد هيئة الأمم المتحدة لتصبح بمثابة قانون دولي على مقاييس الدول الغربية الكافرة، تلك الدول التي تمارس أعمالاً بعيدة كل البعد عن كرامة الإنسان، فهي تمارس التمييز العنصري وتمارس سياسة الاستعمار ضد غيرها من الشعوب وتكيل بمكيايها في مواقفها من المشاكل الدولية حاملة مشعل حقوق الإنسان لما له من بريق أخاذ في عيون الكثيرين من المسلمين بسبب الظلم والبطش الواقع عليهم من حكاهم، فأتت تلك الدول المستعمرة ورفعت شعار رفع الظلم وحماية الحريات ولكن على طريقتها ووفق وجهة نظرها في الحياة.

أين حقوق الإنسان من حظر أعمال حزب التحرير مع أنه يستخدم وسائل سياسية معترفاً بها ومقبولة على نطاق واسع مثل الندوات والمسيرات والمظاهرات؟! ومن المعروف جيداً عن حزب التحرير أنه لم يلجأ يوماً لأي عمل من أعمال العنف؛ حيث اعتقل الناطق الرسمي لحزب التحرير ومعه عشرات من الشباب في مختلف مناطق السودان لا لسبب إلا لأنهم يحملون وجهة نظر الإسلام، أي أنهم من سجناء الرأي، ولكن مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان تغض الطرف عن الانتهاكات بحقهم!!!

وفي كثير من بلدان العالم تستخدم الحكومات وسائل تعذيب غير إنسانية. فأين حقوق الإنسان من أرض الشام التي تراق عليها دماء المسلمين الزكية؟! لا ذنب لهم إلا أنهم وقفوا في وجه الظالم وقالوا له أنت ظالم ومجرم وفاجر، وأخذوا على عاتقهم تخليص البلاد والعباد من جوره وظلمه. وكم من منظمات وهيئات دولية ومستقلة تدعي الذود عن حقوق الإنسان تنادت واجتمعت وقررت وأعلنت دون طائل تمييزاً لقضايا مصيرية يذبح فيها البشر والمسلمون بخاصة بأسلوب خبيث ومكر دول. فعلى أرض الشام سفكت الدماء ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين وملايين النازحين والمهجرين في مشارق الأرض ومغاربها دون أن يحرك العالم الذي يتشدق بحقوق الإنسان ساكناً، ولا غرابة في ذلك لأن من يُقتل ويتألم هم المسلمون، ولأن القاتل خادماً للغرب وحافظاً لمصالحه ومحارباً لدين الله ولمن يريد إعادة تحكيم شرع الله عبر دولة، يأبى أهل الشام إلا أن تكون خلافة راشدة على منهاج النبوة.

يتشدق السياسة الأمريكية بحقوق الإنسان وهم الذين داسوا على حقوق الإنسان الذي يعيش في بلادهم بعد أن تلظى بنار الرأسمالية الحارقة وظلمها. فكثير منهم يقتله الجوع والفقر والبرد والشقاء في الوقت الذي

تتعم فيه حفنة من الرأسماليين بمقدرات البلاد وثرواتها، كل ذلك بسبب جور النظام الرأسمالي وجشع أهله وغياب الخلافة التي تخلص العالم من شروره.

أين حقوق الإنسان من طائرات الموت الأمريكية بدون طيار والتي تقتل المسلمين في اليمن وباكستان وأفغانستان والصومال ومن قبلها العراق؟ أين حقوق الإنسان من الكيماوي الذي أمنته يهود وانحال على أهلنا في الشام؟ وأين حقوق الإنسان من معتقلي غوانتانامو...؟ كل ذلك في ظل حكام أذال خونة يطأطئون رؤوسهم لأسيادهم الأمريكيين والأوروبيين ويستأسدون على شعوبهم... أين حقوق الإنسان من مسلمي ميانمار الذين يقتلون ويذبحون ويحرقون ويهجرون فرارا بحياتهم من دوامة الموت اليومية التي تلاحقهم؟ أم أن المسلم ليس إنسانا؟! هذا يدل على أن حقوق الإنسان كذبة كبرى وشعار براق ومصطلح فضفاض تلوكه ألسنة ساسة الغرب بعامة والأمريكيين بخاصة والذي تتخذه الدول الاستعمارية ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ونهب الثروات واستعباد شعوبها، مصطلح تسوقه قنوات إعلام مضلل مجرم مزييف للحقائق يجعل القاتل مسكينا والمقتول (إرهابيا متطرفا) معتديا على حقوق الإنسان!!

أما آن الأوان لأمة الإسلام أن تنتفض جميعها وتقف وقفة رجل واحد لتعيد كرامة الإنسان ولتعيد للمسلمين دولتهم بقيادة خليفة عادل يقتص من كل من آذى عباد الله؟! نعم لقد آن الأوان أن تعي الأمة أن لا خلاص لما تعانیه وتقاسيه إلا بدولة الخلافة التي دُبح المسلمون منذ أن هدمت قبل قرن من الزمان، فيها تعود القوة والعزة والمنعة للمسلمين، يقودها خليفة يحكمنا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله يدعو المسلمين جميعا لكي يعملوا معه لتحقيق بشرى رسول الله ﷺ «ثُمَّ تَكُونُ خَلَافَةٌ عَلَىٰ مِنْهَاجِ التُّبُوَّةِ» وما ذلك على الله بعزيز.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ريم جعفر - أم منيب